E-ISSN: 2789-3359 || P-ISSN: 2789-7834 || Arab Impact Factor 2021: 0.5

السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على الإنضمام للإتحاد الأوربي: دراسة في الجغرافية السياسية

Turkish foreign policy and its implications for accession to the European Union: a study in political geography

م.د. علي جار الله سعدون: جامعة ذي قار، كلية التربية الأساسية في سوق الشيوخ، العراق

Dr. Ali Jarallah Saadoun: University of Dhi Qar, College of Basic Education in Souk Al-Shuyoukh, Iraq

المُستخلص:

إن رغبة تركيا بالإنضمام للإتحاد الأوربي تعد من الأهداف الاستراتيجية التي تبنتها السياسة الخارجية التركية خلال الفترات الزمنية المتعاقبة فقد كان أول طلب تقدمت به تركيا للانضمام للسوق الاوربية عام 1959 ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة حصل تغيير في التوجهات السياسية الخارجية المتبعة، فقد كان يحمل رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية من خلال موقعها الإستراتيجي وإمتداداتها الاوراسيوية وإمكانية الإنفتاح على دول العالم خاصة بعد عام 2003، لقد تناول الباحث مشكلة مدى تأثير السياسة الخارجية التركية الجديدة بعد فوز حزب العدالة والتنمية على ملف إنضمامها للإتحاد الأوربي، وكان الهدف من الدراسة تحليل وقراءة الأسباب والدوافع للتوجه التركي نحو الإتحاد الأوربي بعد فوز حزب العدالة والتنمية، فضلا عن تسليط الضوء على محددات التحول بالسياسة الخارجية التركية بوصفها نتيجة تفاعل حاصل بين الدولة والإتحاد الأوربي مع وضع رؤية مستقبلية لهذه العلاقة، ولقد تم الإعتماد في هذا البحث على المنهج (الوظيفي) لتحليل وظيفة الدولة وعلاقاتها الخارجية بصورها المختلفة، كما استعان الباحث بالمنهج التأريخي لاستخلاص القيم والنتائج التي تثبت مشكلة البحث وصحة الفرضية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها إن عضوية تركيا مع الإتحاد الأوربي تمثل الهدف الإستراتيجي الأهم في السياسة الخارجية التركية الجديدة والحكومة عازمة على القيام بجميع الاصلاحات التي تتطلب ذلك وهي رسالة موجهة نحو الغرب الذي يبحث عن تغيير شامل في المنطقة الإسلامية لتخوفه من البدائل المحتملة التي تؤثر على مصالحة الإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية، الإتحاد الأوربي، حزب العدالة والتنمية.

Abstract

Turkey's desire to join the European Union is one of the strategic goals adopted by Turkish foreign policy during successive periods of time. It was the first request made by Turkey to join the European market in 1959, and with the arrival of the Justice and Development Party to power, a change occurred in the foreign policy orientations followed. It carried a vision Different to Turkey's position, position and role in the regional and international arenas through its strategic location and Eurasian extensions

and the possibility of openness to the countries of the world, especially after 2003. The study analyzes and reads the reasons and motives for the Turkish orientation towards the European Union after the victory of the Justice and Development Party, as well as shedding light on the determinants of the transformation of Turkish foreign policy as the result of an interaction between the state and the European Union with the development of a future vision for this relationship. functional) to analyze the function of the state and its external relations in its various forms, as indicated by The researcher deals with the historical approach to extract the values and results that prove the research problem and the validity of the hypothesis, and the study reached a number of results, the most important of which is that Turkey's membership with the European Union represents the most important strategic goal in the new Turkish foreign policy, and the government is determined to carry out all the reforms that require this, and it is a message directed towards the West Who is looking for a comprehensive change in the Islamic region because of his fear of possible alternatives that affect his strategic interests.

Keywords: Turkish foreign policy, the European Union, the Justice and Development Party

الإطار المنهجي للدراسة:

المقدمة:

مع إنتهاء الحرب الباردة إستمر الخطاب التركي يتحرك ضمن المحور الغربي مع بعض التعديلات في المكان والزمان، فبعد وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 إلى تولي نظام الحكم في تركيا اتضحت معالم جديدة بما يخص السياسة الخارجية التركية والتي طرحها أحمد داوود اوغلو وزير الخارجية أنذاك ورئيس الوزراء المستقيل بتاريخ 22ايار – مايو 2016 وهي سياسة (تصفير المشاكل)،مع القيام بالعديد من الإصلاحات الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الخارجي حاول

الحزب جعل تركيا بلداً فاعلاً في جميع القضايا الدولية ومن ثم تطبيع العلاقات بجميع دول العالم الفاعلة والإقليمية ومحاولته الحصول على العضوية الكاملة في الإتحاد الأوربي باعتباره من التكتلات الناجحة على المستوى العالمي بالجوانب الاقتصادية والسياسية، أما على مستوى المجال الداخلي فقد تم إصدار تشريعاتٍ وحزمٍ قانونية، ومن زاوية أخرى إعادة هيكلة المؤسسات التركية وتعزيز حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وبالرغم من هذه التوجهات الجديدة بقيت مسألة الاعتراف الكامل بإنضمام تركيا للإتحاد الأوربي ونيلها العضوية مرهون بميول بعض الاعضاء وعدم رغبتهم بأعتبارها من الدول ذات التاريخ الحافل بالصراعات والحروب في عهد الدولة العثمانية، وهويتها الاسلامية التي لا تتجانس مع هوية الإتحاد المسيحية، وخوفهم من قبول دول شابة ذات توجه اسلامي لانه يضم أكبر تجمعٍ مسيحيً في العالم والتي قد تختلف مع تركيا في هذه المسارات، إضافة إلى ان الشروط التي وضعها الإتحاد الأوربي قد توصف بانها شروط صعبة قد لا تتمكن تركيا من تجاوزها في الوقت الحالي، دون العمل على تقوية علاقتها بالدول الأوربية ومضاعفة الجانب الدبلوماسي بسياستها الخارجية للحصول على إجماع لقبول عضويتها.

مشكلة الدراسة:

إن إختيار مشكلة البحث وتحديدها بعناية تمثل الخطوة الأولى من خطوات البحث العلمي، وتحدد مشكلة هذا البحث بشكلِ سؤالٍ وهو الآتي:

1- ما مدى تأثير السياسة الخارجية التركية بعد فوز حزب العدالة والتنمية على ملف الإنضمام للإتحاد الأوربي ؟
2- ماهي الخيارات والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة لإنضمام تركيا للإتحاد الأوربي ؟

فرضية الدراسة:

1- السياسة الخارجية التركية بعد فوز حزب العدالة والتنمية توجهات جديدة تختلف عن المبادئ والثوابت القديمة للحكومات السابقة فيما يخص ملف إنضمامها للإتحاد الأوربي.
2- أهم الخيارات المستقبلية المطروحة هو سيناريو استمرار المفاوضات بين تركيا والإتحاد الأوربي نتيجة لإدراك الدول الأوربية أهمية موقع تركيا الجغرافي وتزايد نفوذها بالفترة الحالية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط.

منهجية الدراسة:

يُعرف المنهج بانه طريقة، وقواعد يستخدمها الباحث للوصول الى حقائق علمية، وهناك مناهج متعددة لدراسة الجغرافية السياسية وتأخذ معظمها اتجاهين رئيسين إحدهما يبدأ بالجانب الأصولي للدراسة وهو الذي يتناول دراسة الأسس العامة للجغرافية السياسية، والاتجاه الثاني: يقوم بدراسة الوحدات السياسية للدول من منظور سياسي، ومع تطور علم الجغرافية السياسية بالوقت الحاضر أخذت الدراسات تسير وفق مناهج متعددةً ولا تعتمد على منهجية واحدةٍ بل قد تجمع بين أكثر من منهج، وقد استخدم الباحث المنهج (الوظيفي)،وهو يساعد في التحليل الجغرافي لوظيفة الدولة وعلاقاتها الخارجية بصورها المختلفة [1]، وحتى تتضح الرؤية إستعان الباحث بالمنهج التأريخي ويتناول هذه المنهج الجانب التأريخي للدولة، اذ ينطلق من أن العلاقات الدولية تطورت ونشأت على أساس هذه الأحداث وهو يساعد على فهم نوع السياسة الخارجية التي يتبعها قادة الدول في وقتٍ محددٍ[2].

أهمية الدراسة:

1- تكتسب دراسة السياسة الخارجية أهميةً كبيرةً في الدراسات الجغرافية السياسية بسبب أهمية الموضوع الذي تعالجه، فهي تناقش التوجهات التركية الجديدة نحو العضوية بالإتحاد الأوربي وبيان دور حزب العدالة والتنمية في إعادة رسم وصياغة السياسة الخارجية.
2- التعرف على طبيعة السياسة الخارجية التركية ومحدداتها مع بيان دراسة أثر التوجه التركي لطلب العضوية بالإتحاد الأوربي وعلى مواقف تركيا من بعض القضايا الدولية.

أهداف الدراسة:

1- تحليل وقراءة الأسباب والدوافع للتوجه التركي نحو الإتحاد الأوربي بعد فوز حزب العدالة والتنمية عام 2002.
2- تسليط الضوء على محددات التحول بالسياسة الخارجية التركية بإعتبارها نتيجة تفاعل حاصل بين الدولة والإتحاد الأوربي مع وضع رؤية مستقبلية لهذه العلاقة.

(1) - علي هادي هارون، اسس الجغرافية السياسية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص47.

(2) محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد، ط1، موسوعة العلوم السياسية، مطابع دار الوطن، الكويت، 1994، ص 626.

حدود منطقة الدراسة:

الحدود المكانية: التي تختص بها هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لتركيا والتي تقع بين دائرتي عرض 36 ـــ 42 شمالاً، وخطي الطول 26 ـــ 44 شرقاً، خريطة (1)، اما **الحدود الزمانية** عام 1963 وهو العام الذي تم فيه إقرار إنضمام تركيا إلى الإتحاد الجمركي الأوروبي بحسب إتفاقية أنقرة الى عام 2020.

خريطة (1) الموقع الجغرافي لتركيا

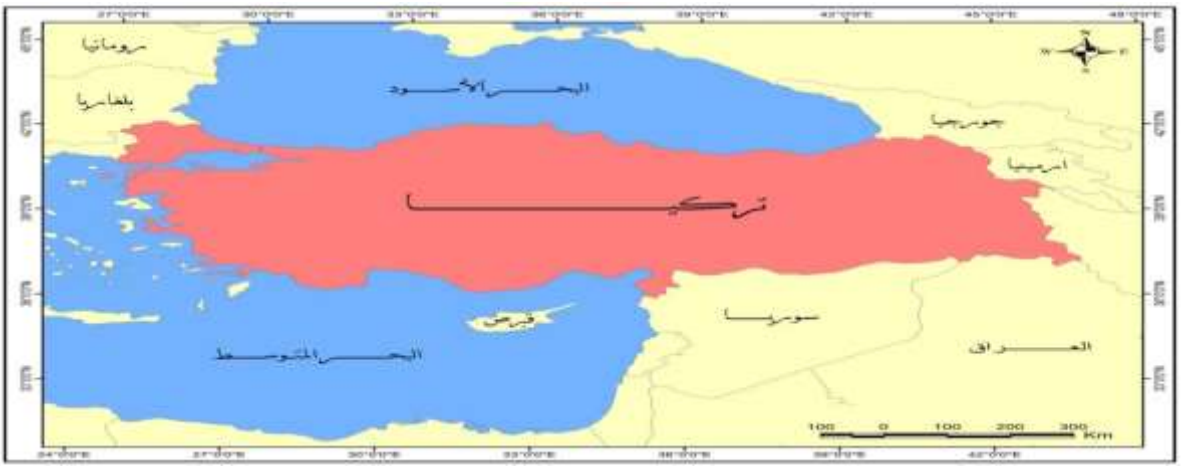

المصدر: برنامج Arc Map 10.8 بالاعتماد على قواعد بيانات دول العالم.

المبحث الاول: مفهوم وأهداف السياسة الخارجية التركية

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية

يتميز مفهوم السياسة الخارجية بعدم وجود تعريفٍ محددٍ من قبل الباحثين والمتخصصين وهذا يعكس تعقيد السياسة الخارجية وصعوبة التوصل الى مجموعة الإبعاد التي تندرج في اطارها والعلاقة بينهما [3]، وفي المقابل تعدد الزوايا والأفكار المختلفة التي يطرحها المفكرون [4]، ومن اهم التعاريف المعتمدة للسياسة الخارجية الآتي:

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط1، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص11.

(4) زهير ابو عمامة، امن القارة الاوربية في السياسية الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر، الجزائر، 2011، ص30.

- هي السلوكيات الرسمية المتميزة ألتي يقوم بها صانعو القرار الرسميون في الحكومة او من يمثلهم والتي يقصدون بها التأثير على سلوك الوحدات الدولية الخارجية [5].
- نشـــاط الدولة الموجه نحو تأمين مصـــالحها في الخارج من خلال العلاقة مع الدول الاخرى أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى [6].
- هي السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين، خارج الحدود الإقليمية لدولته، وذلك بقصـــد إنجاز إحدى مكونات المصـــلحة الوطنية، أو القومية وتطويرها والدفاع عنها[7].

يتضح من التعاريف السابقة إن اهداف الدولة ومصالحها العليا تنعكس في سياساتها الخارجية، ولا سيما تلك الأهداف والمصالح المتعلقة بالأمن القومي للدولة وعادةً تستخدم الدول نشاطها السياسي الخارجي من أجل التأثير على الدول الأخرى بشكلٍ يلبي إحتياجاتها ويضمن مصالحها ويحقق أهدافها، ولذلك فإن عملية صنع السياسة الخارجية للدول هي عملية معقدة كونها تتطلب حسابات المصالح الخاصة بالدولة، مع الأخذ بنظر الأعتبار إختيار الطريق الأمثل لتنفيذ هذه السياسة، وكيفية التعامل مع غيرها من الوحدات السياسية، فالسياسة الخارجية هي وجه وأداة لسياسة الدولة العليا وفقاً لمفهومها الامني، وتجسيداً له على الواقع العملي[8].

ومما تقدم يمكن تعريف السياسة الخارجية: بأنها مجموعة أهداف أو برامج يضعها أصحاب القرار السياسي في الدولة إتجاه الدول الأخرى من اجل تحقيق اهدافها الخاصة خارج حدودها السياسية بالطرق السلمية دون التوصل إلى الحرب.

ثانياً: اهداف السياسة الخارجية التركية:

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في البيئة الدولية، والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدةٍ سياسيةٍ قد يتغير من حقبةٍ زمنيةٍ ألى اخرى بالمضمون والقيمة، أو قد يتغير إلى وسيلةٍ ربما تكون جامدة ًجداً، وربما تكون أقل جموداً عند رسم التصورات بعض الأهداف تبقى مدة طويلة حتى تتحقق وأهداف أخرى تتغير من مدةٍ زمنيةٍ الى إخرى بحسب

(5) اسامة عيسى تليلان السليم، السياسة الخارجية الاردنية والازمات العربية، ط1، المكتبة الوطنية الاردنية، الاردن، 2000، ص21.

(6) عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص22.

(7) مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991، ص14.

(8) علي عباس مراد، الامن والامن القومي مقاربات نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 68.

المتغيرات [9]، وهناك أكثر من تصنيف للأهداف في السياسة الخارجية ويعود هذا الإختلاف في التصانيف إلى اختلاف المعايير التي يتم على أساسها تحديد نوع الهدف وأهميته للدولة ومدى رغبة الدولة في تحقيقها والموارد التي تسخرها لتحقيقها، إلا ان هذه التصانيف تتمحور في العموم حول التصانيف الثلاث الآتية [10]:

1- الأهداف بعيدة المدى:

تعكس هذه الأهداف تصوراً فلسفياً، أو عاماً عند وحدة دولية معينة لمحيطها، ولا تقوم الدولة عادة ًبتعبئة قدراتها لإستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف، وتعكس هذه الاهداف رؤيةً معينة ًلبنية النظام الدولي ويغلب عليها الطابع المثالي كهدف دعم السلم العالمي والعمل من أجل الرفاهية الأنسانية.

2- **الأهداف المتوسطة المدى:**

هذه الأهداف تفرض إحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة، والأخيرة يتوجب عليها الإلتزام بها، والمثال على هذه الأهداف بناء وزيادة النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية والقيام بدور متميز في البيئة الخارجية.

3- **الأهداف المحورية:**

يساوي تحقيق هذه الأهداف وحمايتها وجود الدولة، او النظام بحدِ ذاته كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والامن القومي، ولذلك توظف الدولة الأمكانات كافة والمقدرات كافة التي تمتلكها.

وتقوم السياسة الخارجية التركية بتفاعلات سياسية تضمن للدولة التركية الحصول على الإستثمارات الخارجية والمساعدات والقروض بالنحو الآتي [11]:

أ- تأكيد الروابط مع الإتحاد الأوربي والتي من أنعكاساتها التوافق على المعايير الإقتصادية الأوروبية لما لها من تأثير بالاقتصاد الأوربي والتركي.

(9) زايد عبيد مصباح، السياسة الخارجية، منشورات ELGA، جمهورية مالطا، 1994، ص 60.

(10) مثنى علي المهداوي، السياسة الخارجية دراسة نظرية عامة، ط1، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2020، ص 16.

(11) عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية – التغيير)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص102.

ب- التحالف مع الولايات المتحدة للحصول على مساعدات عسكرية ونموذجية.

في عام 2005 حدد مجلس الأمن القومي وثيقة سياسة توضح الشروط الأساسية لهذه السياسية وفيما يخص سياسة تركيا الخارجية، وتشير الوثيقة بانه لا مفر من سياسة متعددة الأبعاد أمام السياسة الخارجية التركية وعن الإتحاد الأوربي تنص الوثيقة على إن العضوية الكاملة مع اوروبا هي من الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية التركية [12]، وقد صرح أحمد داوود اوغلو إن عضوية تركيا مع الإتحاد الأوربي تمثل الهدف الاستراتيجي الأهم في السياسة الخارجية التركية الجديدة، وحكومته عازمة على القيام بجميع الإصلاحات التي تتطلب ذلك، وهي رسالة موجهة نحو الغرب الذي يبحث عن تغييرٍ شاملٍ في المنطقة الإسلامية، لتخوفه من البدائل المحتملة التي تؤثر على مصالحة الاستراتيجية [13]، ومن ناحيةٍ أخرى على الأتحاد الأوروبي إن لا يجعل للقضايا الثنائية والداخلية تؤثر على المفاوضات المطلوبة من الجانبين [14]،ومن أهم المفاوضات التاريخية التي جرت بين تركيا والأتحاد الأوروبي هي:

1- العضوية في الاتحاد الجمركي:

بدأت العلاقة الخارجية ورغبة تركيا بالانضمام للإتحاد الأوربي في إطار نظام الشراكة عن طريق توقيع أول إتفاقية بين الطرفين بتاريخ 12 أيلول - سبتمبر 1963، وقد دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر 1964 وقد تضمنت إتفاقية أنقرة ثلاث مراحل هي (المرحلة التحضيرية، والمرحلة الانتقالية، والمرحلة النهائية) التي يجب أن تمر بها تركيا لتحقيق تكاملها مع الإتحاد الأوربي، وفي نهاية المرحلة الإنتقالية تم التوقيع خلال عام 1995 على عضوية تركيا في الإتحاد الجمركي فدخل حيز التنفيذ في كانون الاول- ديسمبر عام 1996 ومازال هذا الإتحاد يشكل البُعد الرئيسي للعلاقات مع تركيا، وقد طالبت أوروبا بالمزيد من إجراءات الدولة فيما يخص حقوق الإنسان لبلوغ مستويات متقدمة من التفاهمات مع الجانب التركي.

(12) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص 301.

(13) سامح راشد، دور تركيا الاقليمي – افاق ما بعد غزة، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 137، 2009، ص75.

14)) Ahmet Davutoglu, Turkish Foreign Police and The Eu in 2010 , Turkish Police Quarterly , 2010, p16.

2- قمة هلنسكي 10-12 كانون الاول - ديسمبر 1999:

بدأت مرحلة جديدة في العلاقات التركية الأوربية بطلب عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي أثناء انعقاد إلقمة الأوربية في هلسنكي يومي 10 – 11 كانون الأول/ ديسمبر 1999 بمشاركة رؤساء الحكومات في دول الإتحاد الأوربي ولكن الإتحاد وضع عدة شروط لبدء المفاوضات الرسمية مع تركيا وهي رفع عقوبة الإعدام واتخاذ إجراءاتٍ قانونيةٍ لمحاربة التعذيب في السجون، ورفع العقبات التي تحظر إستخدام لغاتٍ غير التركية في الإذاعة والتلفزيون والمدارس [15].

3-قمة نيس 4-6 كانون الاول - ديسمبر 2000:

وتمت المصادقة فيها من المجلس الأوربي على وثيقة شراكة الإنضمام والتي مثلت الحد الأدنى من الشروط الأولية، كما حددت الأهداف المتوسطة لنيل شرف العضوية، وبعد قبول تركيا بالشروط في منتصف كانون الأول منحها وضع الدولة المؤهلة للترشيح [16].

4-قمة بروكسل 17-18 كانون الاول- ديسمبر 2004:

قامت تركيا بالعديد من الإصلاحات وكان لهذه الإجراءات واقعٌ فعالٌ ومؤثرٌ لدى الإتحاد الأوربي وعلى ضوء ذلك تم إتخاذ قرار بأجراء مفاوضات بتاريخ 3 تشرين الاول – **أكتوبر**2005، إضافة لطرح صياغة نهائية لبنود الإتفاق بين الطرفين [17].

5- اجتماع لوكسمبورغ تشرين الاول- أكتوبر 2005:

وفيه تم وضع إطار مفاوضات يتضمن 35 فصلاً، ولكن لم يتم تحديد المدة الزمنية لإنتهاء المفاوضات، وقد تناولت بعض الفصول الخدمات والتعليم وحقوق الإنسان والطاقة والزراعة، ويعتبر

(15) لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الاوربي دراسة لمسيرة الانضمام، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007، ص 25.

(16) حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الاوربي بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الاول، دمشق،2010، ص338.

(17) احمد مجدي عبد الكريم، العلاقات التركية الاوربية بين اشكاليات مفاوضات الانضمام وافاق المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية،العدد 36، لبنان، 2012، ص81.

إنضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي نموذجاً للتعاون بين مجتمعٍ مسلمٍ ودولٍ غالبيتها علمانية، وذات ديانةٍ مسيحيةٍ ولكن قبل ذلك يجب أن يتحقق شرطان هما [18]:

أ- أن تصبح تركيا دولة ديمقراطية ليبرالية وتقيم دولة قانون تحترم الأقليات ولاسيما الأكراد.

ب- موافقة الدول الرافضة لإنضمام تركيا بسبب سياستها الخارجية من بعض القضايا ومن أهمهما فرنسا واليونان، وفي عام 2013 تم إعادة المفاوضات لكن لم تسفر عن نتائجٍ، بسبب تخوف الإتحاد الأوربي من تبعات هذه الإنضمام في المستقبل [19].

المبحث الثاني: المحددات الأساسية المؤثرة على انضمام تركيا للإتحاد الأوربي:

المقصود بمحددات السياسية الخارجية هي العوامل التي تؤثر بشكلٍ أو باخرٍ في السياسية الخارجية، إذ أن أي تغير فيها يؤدي إلى حدوث تغيير في مجرى السياسة الخارجية للدول [20]، ومن اهم هذه العوامل التي كان لها دورُ اساسيُ في التأثير على إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي:

أولاً: الموقع الجغرافي:

تنطلق سياسة الدولة في تركيا من نقطة مركزية وهي موقعها من الخارطة العالمية والأهمية التأريخية والثقافية لدى الأتراك منذ القدم، ويقال أن نابليون قد قال يوماً أن معرفة جغرافية الدولة تعني بمعرفة سياستها الخارجية [21]، وتتجلى هذه الأهمية للموقع الجغرافي بتأثيره المباشر في نوعية الخيارات المتاحة للدول وبشكلٍ غير مباشر في تحديد عناصر قوتها البرية، والبحرية، والجوية [22]، ويمثل موقع تركيا الجغرافي السياسي احد المفردات المؤثرة في السياسة الدولية، وهو الحجر الأساس

(18) حسين طلال مقلد، مصدر سابق، ص338.

(19) المصدر نفسه، ص338.

(20) عمار شرعان، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين (المانيا)، 2017، ص12.

(21) المصدر نفسه، ص12.

(22) حافظ علوان الدليمي، المدخل الى علم السياسة، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1999، ص48-49.

في السياسة الخارجية لها، باعتباره ركيزةً لانطلاقها نحو العالمية [23]، ومرتكزاً مهماً في التفاعل الحيوي مع محيطها الإقليمي [24]، إذ تكمن أهميته بالآتي [25]:

1- تتوسط قارات العالم القديم الثلاث (أسيا وأروبا وأفريقيا) وقد منحها هذا الموقع منذ القدم القدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي، فهي تمتد بين أسيا وأروبا ويشكل الجزء الواقع غرب اسيا 97% من مساحة الدولة ويضم العاصمة أنقرة ويعرف بآسيا الصغرى، او منطقة الأناضول، بينما الجزء الباقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول.
2- تقع في قلب العالم وهو المجال الجغرافي المصطلح على تسميته باورآسيا وهي بذلك تُعد المنطقة الوسيطة المتحكمة في منطقة القلب وفق نظرية (هالفورد ماكندر الجيو-بوليتيكية) والذي يوهلها لأن تكون دولةً محوريةً في هذه المجال الجيو –سياسي.
3- هي دولة قارية وبحرية بنفس الوقت، وهي ميزة مخصصة لبعض الدول لمكانتها الجغرافية، إضافة إلى مساحتها فهي توازي مساحة المانيا، واسبانيا مجتمعين إذا تبلغ مساحتها (780,567 كم^2)، لما تمتلكه من مساحة كبيرة وواسعة وموارد مائية، فضلاً عن مقوماتها الجغرافية الأخرى قد أهلها أن توجه سياستها الخارجية بشكل بما يلائم مصالحها ويوفر فرصة لتنوع محاصيلها الزراعية فتصل إلى مرحلة الأمن الغذائي، وتحدها ثمانية دول في الجنوب الشرقي (جورجيا، ارمينيا، اذربيجان) بطول حدود بلغت (252، 268، 9 كم) لكل منهما على التوالي، وفي الشرق ايران (499 كم) في الغرب اليونان (206 كم) في الشمال الغربي بلغاريا (240 كم) وسوريا (822 كم) والعراق (352 كم) خريطة (2)، ويتيح إنتشار هذا العدد من الدول على حدودها حرية أكبر في اختيار سياسات او تحالفات دولية.

(23) عقيل سعيد محفوظ، مصدر سابق، ص32.

(24) محمد عتريس، معجم بلدان العالم، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2002، ص213.

(25) علي حسين باكير واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010، ص16-17.

خريطة (2) الموقع الجغرافي لتركيا من العالم

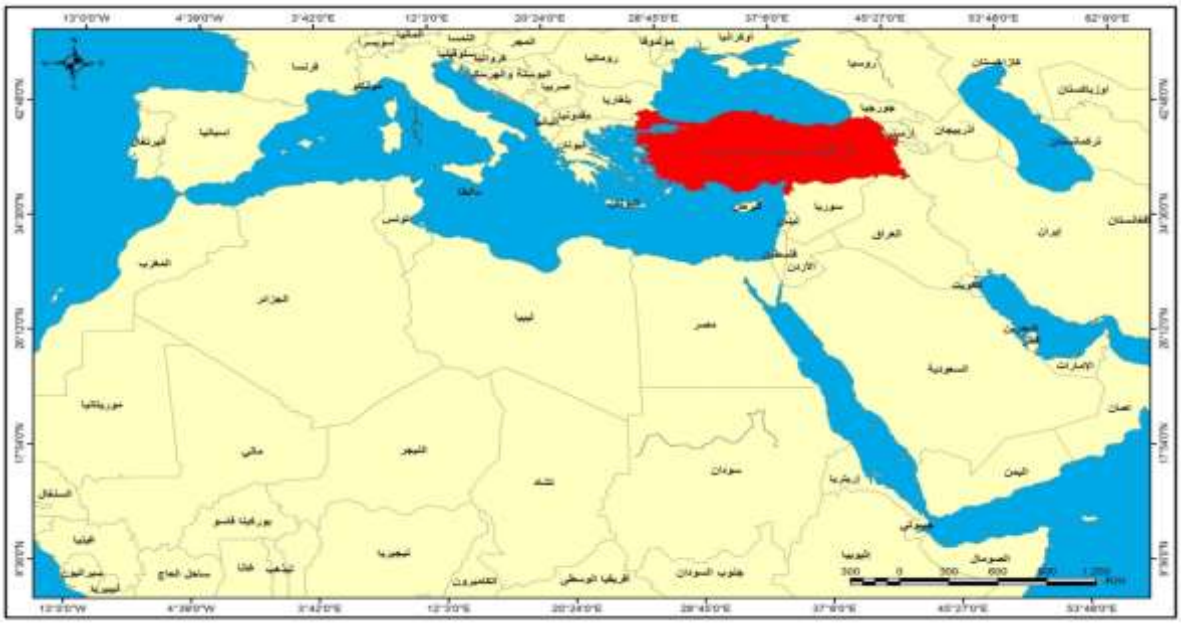

المصدر: برنامج Arc Map 10.8 بالاعتماد على قواعد بيانات دول العالم.

4- تحدها المياه من ثلاث جهات، بحر إيجة في الغرب، والبحر المتوسط في الجنوب والبحر الأسود في الشمال، كما انها تسيطر على ممرين مائيين هما مضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا اذ يصل بين بحر مرمرة والبحر الابيض المتوسط عن طريق بحر ايجة ومضيق البوسفور في شمال تركيا ويصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، مما يتيح لها التحكم بمدخل البحر الأسود والبحر المتوسط ويتيح لها التحول الى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية، وهو موقع جوهري، نادراً ما تتمتع به دولة بالمكانة الجغرافية التي تتمتع بها تركيا [26].

5- يعود عليها موقعها الجغرافي بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية، أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر إراضيها، كما يمنحها موقعها هذا مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي ويبعد عنها أي شكلٍ من أشكال التهديد الأمني لإراضيها.

6- جعل منها دولة يرغب الجميع في التحالف معها باعتبارها دولة محورية ويتوجس الجميع من تنامي قوتها، فضلاً عن منحها القدرة على التفاعل والمساهمة والمعالجة للمشاكل الأقليمية منذ

(26) علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، النموذج الاقليمي والاتقاء العالمي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص20.

القدم، إذ تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فهي تقع في قلب العالم وهذا يوهلها أن تكون دولة ذات ثقلٍ ونفوذ في بعض القضايا الدولية [27].

7- ساعدها الموقع (الجيو- استراتيجي) على تحقيق مكانة ًإقليميةً رائدةً من خلال ربط مصالح دول منطقة الشرق الأوسط بالمصالح الغربية وبالسياسات الامنية لحلف شمال الأطلسي، ودعم المصالح الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، والسعي لتوسيع رقعتها الجغرافية تارة تجاه الخليج العربي والمنطقة العربية، وتارة تجاه جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز والبلقان وحوض البحر المتوسط [28].

8- أعتبر موقعها إداة استراتيجية دفاعية، ولقد وضعت تركيا الموقع الجغرافي على طاولة المفاوضات كأهم ورقة بيدها، فضلاً عن اعتمادها في استراتيجيتها السياسية على أولويات تكتيكة ضمن ثلاث ساحات ذات تأثير (جيو- سياسي) مهمةً وهي: (المناطق البرية القريبة وهي البلقان والشرق الاوسط والقوقاز)،والأحواض البحرية القريبة هي (البحر الاسود، وشرق المتوسط، الخليج، وبحر قزوين)، والمناطق القارية القريبة (اوروبا، وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، وسط وشرق آسيا [29].

9- هي جسر متعدد الاتجاهات بين أوربا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهي ترتبط بالعالم الإسلامي والعالم الغربي لكونها دولة علمانية إسلامية، فتركيا كانت حجر الأساس التصدي للأتحاد السوفياتي للوصول إلى المياه الدافئة، فهذه المكانة أعطت لتركيا دوراً إقليميا الذي كانت قد ابتعدت عنه، فقد رأت تركيا أن الإبتعاد عن دورها أضعف مركزها الإقليمي وعلاقتها بالدول الشرق الأوسط [30].

10- وقوع أغلبية أراضيها في قارة اسيا بمساحة نحو (756,567 كم ^{2}) جعلها تميل من الناحية السكانية والجغرافية إلى هذه القارة، وهذا ما طرحه المعارضون لقضية إنضمامها

(27) علي حسن باكير، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو- سياسية والجيو- استراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي، مصدر سابق، ص20.

(28) عدنان عبد الجبار محمد، التعاون التركي الصهيوني واثره على الامن الوطني العراقي، مجلة الدفاع، العدد 8، بغداد، 2000، ص2.

(29) احمد داوود اغلو, العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،ط1، ترجمة محمد جابرثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 144.

(30) شطاب غانية، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، الجزائر، 2016، ص 11.

للإتحاد الأوربي باعتبار أنها ليست جزءاً من أوروبا بطبيعتها الجغرافية والبشرية، وان توسع الإتحاد معها سوف يقربها من مناطق الخطر وعدم الإستقرار، وهذا ما اعلنه الرئيس الفرنسي السابق (جيسكار ديستان) بقوله في حوار مع صحيفة لوموند بعام 2003 إن قضية الإنضمام يعني نهاية أوروبا فعاصمتها ليست في أوروبا وان لها ثقافة مختلفة وحياة ونهج مختلف، وتاريخها لا ينتمي للحضارة الأوربية في المقابل أكد انصار عضويتها، بان الإتحاد يقوم على القيم والمبادئ والسياسة وليس على الجانب الطبيعي كالأنهار والجبال بالإضافة الى ان تركيا عضو في المؤسسات الاوروبية جميعها مثل الناتو ومنظمة الأمن والتعاون الاوربي ومجلس أوروبا [31]، ويحاول صناع السياسة الخارجية التركية التغلب على معالجة مشكلة التباين ما بين البلدان من خلال إتخاذ إجراءات وهي العمل كوسيط لحل المشكلات الإقليمية المزمنة العالقة وبناء الثقة بين الدول، ثم أن تركيا تتبع خطة ذات أبعاد متعددة وستحافظ في المستقبل على علاقاتها الدبلوماسية مع الممثلين الدوليين دون أن تتخلى عن الهدف الاساسي لنيل عضوية الإتحاد الأوربي [32].

ثانياً: المحدد البشري (السكاني):

يُعد المحدد البشري أحد العوامل المؤثرة في تحديد توجهات واهداف السياسية الخارجية لأيةِ دولةٍ، فالعدد الكبير والنوع الجيد من السكان هي خصائص تدعم القرار السياسي الخارجي للدول وتخدم اهداف التنمية فيها وتزيد من قوتها.

إن الدولة القوية في المجال السياسي المدعوم بحجم سكاني مناسب يمكنها من الإحتفاظ بقواتٍ تقليديةٍ ضخمةٍ لها أهمية من الناحية العسكرية في الحروب التقليدية رغم التقدم والتطور التكنلوجي الحاصل في العالم ([33])، ويتضح من جدول (1) وشكل (1) ان عدد سكان تركيا بلغ عام 2020 بنحو (84,339,067) نسمة تراوح عدد الذكور فيه نحو(42670567) وعدد الاناث (41668500) نسمة وبنسبة (50,5%) للذكور و(49,5%) للإناث بزيادة سنوية(1184068) نسمة عن عام 2019

(31) حسين طلال مقلد، مصدر سابق، ص347.

(32) منال الصالح، اثر السياسة الخارجية التركية من منظور احمد داوود اغلو 2009-2014، مجلة الاستاذ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس، جامعة بغداد، كلية التربية ابن الرشد، 2018، ص115.

(33) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص180.

والذي بلغ (83154999) نسمة لتحتل تركيا المركز التاسع عشر دولياً، وهذا الإرتفاع في العدد السكاني بتركيا ناتج عن زيادة معدلات الخصوبة وانخفاض مستوى الوفيات نتيجة تحسن المستوى الصحي والإقتصادي، وتعتبر البنية السكانية الشابة لتركيا من العناصر المهمة في مقاييس القوة ويوازي أهمية الموقع الجغرافي للبلاد باعتبارها دولة فتية في المعيار الهرمي مقارنة بشعوب أوروبا التي أصبحت تعاني من إنخفاض كبير في الفئات العمرية الشابة، كما يشكل عنصر توازن مع المحيط الأقليمي القريب بما يسمح لها بالتأثير في العالم والذي يأخذ بالحسبان عليها في مجال علاقات تركيا مع الإتحاد الأوربي وتحديداً مع المانيا، باعتبارها من أكثر الدول أستقبال للمهاجرين الأتراك على أراضيها [34]، ويعد الجيش التركي ثاني أكبر جيش في حلف شمال الاطلسي بعد الولايات المتحدة الامريكية والحادي عشر عالمياً[35]، إذ بلغ أفراده نحو(735) ألفاً منهم (355) ألفاً من الإحتياط وتتألف القوة الجوية من نحو(1055) طائرة منها: 206 مقاتلة، و80 طائرة نقل، و 276 للتدريب، و16 للمهام الخاصة [36]، وقد عملت تركيا على إستخدام جيشها لخدمة سياستها الخارجية خاصة بعد إنضمامها لحلف شمال الأطلسي، وكان ينظر الى العنصر السكاني التركي كعائق عسكريً وديموغرافي أمام إحتمال توسع الروس بإتجاه البحار الدافئة في اثناء مرحلة الحرب الباردة [37]، إن هذه الزيادة السكانية التركية من المؤكد بأنها سوف تلقي بظلالها على القرارات الأوربية اذا تمت الموافقة على إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي ومنها عملية صنع القرارات الدولية في الإتحاد، إضافة إلى إمكانيتها في صياغة القوانين والمصادقة على الإتفاقات الدولية والتصويت على طلبات العضوية الجديدة.

(34) احمد داوود اوغلو، مصدر سابق، ص43.

(35) علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو –سياسية والجيو استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مصدر سابق، ص36.

(36) سعيد الحاج، قراءة في المشروع الاقليمي التركي، المعهد المصري للدراسات،القاهرة، 2021، ص9.

(37) احمد داوود اوغلو، مصدر سابق، ص43.

جدول (1) تطور اعداد سكان تركيا للمدة الزمنية 2017 – 2020

المدة الزمنية	عدد السكان
2017	80810525
2018	82003882
2019	83154999
2020	84,639,067

المصدر: المعهد التركي للإحصاء، الاحصاءات السكانية، انقرة، 2021، جدول 1، ص5.

شكل (1) اعداد السكان في تركيا للمدة الزمنية 2017-2020

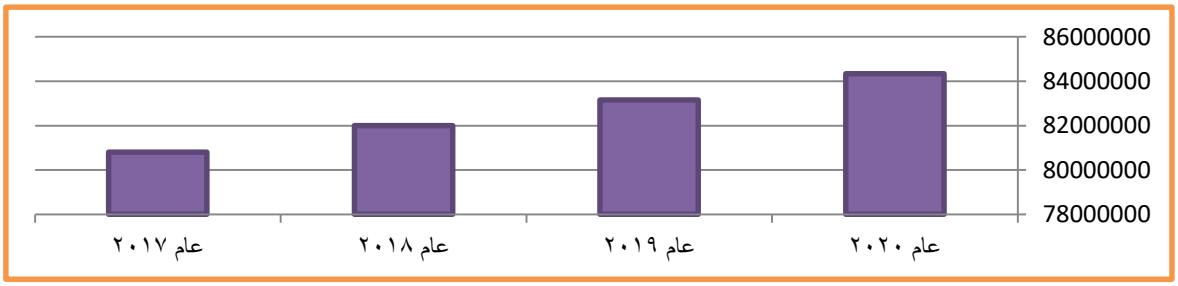

ثالثاً: المقومات الاقتصادية:

تُعتبر القوة الإقتصادية عنصراً مهما من عناصر قوة الدولة [38]، ويمثل الإقتصاد السياسي واحداً من المداخل المهمة في تحليل السياسة التركية، ويعنى البعد الإقتصادي للسياسة الخارجية بالتركيز على دورها في حصول الدولة على الريع المتمثل بالموارد المادية، وهكذا تصبح السياسة الخارجية وسيلة لتنظيم المكاسب الاقتصادية والتفاعلات التجارية والحصول على الريع لتامين المدخلات السياسية والأمنية للدولة واعتمدت التحولاتُ الحاصلة في السياسة الخارجية التركية خلال الفترة السابقة على تحقيق الاستقرار الداخلي على الصعيد السياسي والاقتصادي، بينما شرعت حكومة حزب العدالة والتنمية في تنفيذ سياسة إنفتاح إصلاح إقتصادي واداري ومألي وتغيير المبادئ للعملية الاقتصادية ودور الدولة في الإقتصاد وقد اكد قادة الحزب أحتياجَ تركيا لتوسيع أسواقها التصديرية

(38) - إبراهيم اوزتورك، التحولات الاقتصادية بين عامي 2002-2008، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص2.

من جانب وتوفير احتياجاتها الضخمة من الطاقة بجانب ثاني لتقوية أواصر علاقات تركيا مع دول كان لها في الماضي معها علاقات محدودة.

تتميز تركيا بثروات معدنية وموارد طبيعة وبمساحة واسعه، جعل منها بلد ذو اقتصاد مركب يجمع بين الحداثة الصناعية والخدمات والتجارة بأنواعها مع القطاع الزراعي التقليدي، إن ما يعزز دور تركيا الإقتصادي هو إطلاقها لمشروع الجسور الدولية بهدف إيجاد تحالفات إستراتيجية بين الشركات الأوربية مع الشركات التركية والمصرية والتونسية، وإن مراحله الأولى بدأت نهاية عام 2012 وتغطي قطاعات مختلفة [39]،كما يرى احسان فخري وزير الخارجية التركي السابق عام 1976 إن تركيا سوف تزيد علاقته مع المجموعة الإقتصادية الأوربية للحصول على تسهيلات في المجال الصناعي، وقد حاولت تركيا العمل على زيادة تبادلها التجاري مع اعضاء منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) وخصوصاً المانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا، فأصبحت خلال المدة الزمنية 1976-1984 أغلب تعاملاتها التجارية موجه لهذه الدول، إضافة الى هنالك مصالح ودوافع في العلاقة بين تركيا والأتحاد الأوربي باعتبار الأخير يمثل سوق التصدير الرئيسة لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية، إضافة الى الانتقال الحر للعمالة التركية الى أوروبا بحسب اتفاق عام 1963، والذي قلت فعاليته بسبب إنتشار البطالة في أوروبا بالسنوات الاخيرة، إلا ان غاية وطموح تركيا هي استمرار تدفق الإستثمارات الأجنبية فيها والذي يمكن أن يعوض عن تدني الإدخار لديها إضاقة إلى حيازتها على التطور والتكنلوجيا الأوربية [40]، وبالنظر إلى توزيع الاستثمارات المباشرة في تركيا من حيث الدول المستثمرة يلاحظ استحواذ دول الأتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر من الاستثمارات المباشرة في تركيا، بالتوازي مع العلاقات التجارية والإقتصادية بين تركيا والتكتل، واحتلت إستثمارات دول الأتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا بنسبة (67 %) بقيمة (110,4) مليارات دولار، بينما احتلت دول آسيا المرتبة الثانية بنسبة (18 %) بقيمة (29,1) مليار دولار، أما دول القارة الأمريكية فتأتي في المرتبة الثالثة بنسبة(9 %) بقيمة (14,3) مليار دولار، وذلك في المدة الزمنية 2002 – 2020 [41]، ومن ابرز الملاحظات على

(39) جريدة اخبار الخليج، مشروع الجسور الدولية، العدد 12621، البحرين، 2012، ص2.

(40) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،، ترجمة فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص312.

(41) اسراء احمد عبد المجيد، لماذا يعاني الاقتصاد الاوربي من معدلات تضخم مرتفعه، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات على الموقع الالكتروني: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6696

الاقتصاد التركي هو التدخل المباشر في حيثياته بكيفية مستمرة ويحقق لها ذلك امكانية ضبط التغيرات السياسية، بالمقابل تحاول تركيا الحصول على ما يمكن تسميته (الريع الاقتصادي للموقف السياسي) فهي تسلك مسالك متوافقة مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة والدول الاوربية مقابل مساعدات مالية واقتصادية وتقنية، فضلاً على ان الاقتصاد التركي يستمد القوة والحيوية والديناميكية باعتباره جسر بين اسواق متعددة من الصين الى اوروبا ومن اوروبا الى الشرق الاوسط كما ان السوق التركية يعد من أهم الأسواق الواعدة في العالم [42]، وفي ظل جائحة كورونا اخذ يسجل الاقتصاد التركي نمواً بمعدل (1,8%) في العام 2020 وبرز على أنه من الإقتصاديات التي حاولت تجنب الإنكماش في ظل الجائحة، وقال المعهد الاحصائي التركي إن تركيا تفوقت على جميع الاسواق الناشئة ونظرائها في دول مجموعة العشرين باستثناء الصين، وقد انكمشت أغلب اقتصاديات دول العالم الناشئة والنامية بنحو (2,4%) بسب الجائحة وفقاً لصندوق النقد الدولي [43].

رابعاً: المشكلة القبرصية:

تعود جذور هذه المشكلة إلى عام 1878 عندما انتقلت الجزيرة للسيادة البريطانية بموجب اتفاق خاص بين بريطانيا والدولة العثمانية وبقيت الجزيرة تحت السيطرة البريطانية حتى عام 1960 إذ تم الاعلان عن استقلال قبرص، ويشكل اليونانيين فيها نسبة (77 %) من السكان والإتراك نحو (18%) إضافة إلى (5%) من أصول إخرى [44]، وفي عام 1974 تعقدت المشكلة باحتلال تركيا للقسم الشمالي والذي تقدر مساحته بنحو(38 %) من مساحة الجزيرة بذريعة حماية حقوق الاقلية التركية وما تبعها من اعلان القبارصة الأتراك قيام جمهورية شمالي قبرص التركية 1983، وبعد موافقة الأتحاد الأوربي على قبول قبرص كمرشحة للاتحاد تعقدت القضية فتركيا تعتقد أن قبول العضوية يعد انتصاراً لليونان على حساب تركيا، كما إضافة أزمة الصواريخ الروسية أرض –جواس 300 مزيد من التعقيد والتصعيد، فتركيا ترى أن نشر هذه الصواريخ يشكل تهديداً لأمنها القومي وهي صواريخ متحركة لا تحتاج إلى قواعد ثابتة [45]، ولذلك فقد مثلت هذه الخلافات انعكاساتٍ سلبيةٍ بوجه

(42) ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في الشرق الاوسط، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية،2014، ص71.

(43) - قناة العربية على الموقع الالكتروني: https://www.cnbcarabia.com/news/view/80019

(44)_ احمد محمود ماهر، الصراع التركي اليوناني ومشكلة قبرص، على الموقع الالكتروني:http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SeraTurkGr/sec02.docm

(45) خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،1999، ص32.

دخول تركيا في الإتحاد الأوربي بالرغم من الجهود الدولية لمحاولة إيجاد حل سلمي للمشكلة ومنها إنطلاق محادثات بين الرئيس القبرصي اليوناني (ديمتريس خريستوفياس) وزعيم القبارصة الاتراك (محمد علي طلعت) ما بين عامي (1992-2004) لكنها انصدمت بمعارضة القبارصة اليونانيون لخطة السلام التي اقترحت من قبل الأمم المتحدة ووافق عليها القبارصة الاتراك دون التوصل لنتيجة للطرفين [46].

5- الاستراتيجية السياسية التركية الجديدة:

يعد النظام السياسي البيئة الداخلية التي يصنع فيها القرار الخارجي، وعليه فان إختلاف الأنظمة السياسية بالدولة الواحدة يؤدي الى صناعة سياسية خارجية مختلفة، او متقاربة بحسب التوافقات السياسية والمتطلبات الداخلية ومثال على ذلك الدولة التركية [47]، ففي بداية تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 من قبل مصطفى كمال اتاتورك تم رفع شعار (السلام في الداخل والخارج) بهذه المرحلة بحيث تم اعتماده كمبدأ أساسي وجوهري للسياسة الخارجية بتلك المدة الزمنية [48]،أما الشعار الثاني الذي ارتكزت علية ايضا هي (الغرب اولاً ودائماً)[49]، وشهدت تركيا توجهات ومرحلة جديدة عند وصول الرئيس تورغوت أوزال إلى السلطة بتركيا خلال المدة الزمنية (1983-1993) وما رافقها من تغيرات إقليمية ودولية ومنها تفكك الإتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة ففي هذه الإثناء تم طرح مشروع (العثمانية الجديدة) الذي يقوم على مقاربة بين التوليف التركي- الإسلامي لمحاولة تجاوز السلبيات القديمة من المدة الزمنية الاتاتوركية واستعادة رصيد من التجربة الجيوسياسية العثمانية [50]، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 بعد فوزه بالانتخابات بأغلبية خولته تشكيل حكومة بمفرده، فقد شهدت السياسة الخارجية تغيرات جوهرية وأساسية، إذ وضع احمد داوود اغلو مهندس هذه الرؤية الجديدة وواضعها والذي تدرج في المناصب من وزير خارجية الى رئيس وزراء عام 2014، إذ تحدث في كتابة (العمق الاستراتيجي) عن الأفكار

(46) حسين طلال مقلد، مصدر سابق، ص339.

(47)_محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص 201.

(48)_وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2006، ص89.

(49) عقيل سعيد محفوظ، مصدر سابق، ص57.

(50) ميشيل نوفل عودة، تركيا الى الشرق – الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط1، الدار العربية للعلوم، 2010، ص134.

والطروحات الجديدة ويرى أن موقع ومكانة تركيا مرتبط بهذه المرحلة باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية وهي إن تكون تركيا قوة مركزية [51]، وقد طرح حزب العدالة والتنمية مفهوم جديد (الديمقراطية المحافظة) لتأصيل ووصف سياسته في الحكم، وأن الدين له قيمة إجتماعية وذو أهمية إلا انها ترى صعوبة ممارسة السياسة على أساسه، فاستخدامه أداة من ادواتها لا يضر بالتعددية السياسية بالمجتمع فقط وانما على الدين بذاته، وهذه ما يجعل تركيا نموذج لاحتواء التطرف الاسلامي بالعالم الاسلامي والعالم اذا ما تم قبول تركيا بالإتحاد الأوربي [52]، وقد قامت الحكومة التركية الجديدة بإصدار بعض القرارات القانونية التي تعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيز قيم الدولة وتقليص دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية [53] بشكلٍ يلائم معايير (كوبنجاهن) التي تم تبنيها بعد عام 1993 بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الإتحاد وهذه المعايير هي [54]:

أ- الجانب السياسي: وهي ان ألدولة المترشحة للعضوية يجب ان تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعليها احترام حقوق الانسان والاقليات وحرية التعبير.

ب- الجانب الاقتصادي: وجود نظام اقتصادي يعتمد بشكل أساس على إقتصاد السوق وقادر على المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

ت- الجانب التشريعي: على الدول المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بشكلٍ يتناسب مع القوانين والتشريعات الأوربية التي وضعها الإتحاد.

وقد عملت تركيا على تجسيد نهج القوة الناعمة والدبلوماسية منذ إستلام حزب العدالة والتنمية السلطة، وبناءً على ذلك تجلت هذه السياسة في بعض القضايا منها - الوساطة بين باكستان واسرائيل وبين السلطة الفلسطينية واسرائيل، السعي لحل الأزمة اللبنانية وحفض الاختناقات الداخلية في العراق، محاولة رأب الصدع بين الاطراف الباكستانية الداخلية، الانفتاح الواسع على ارمينيا وخفض التوتر بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا وروسيا وطرح مبادرة تركيا (منتدى التنمية

(51) علي حسين باكير واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سابق، ص129.

(52) محمد نور الدين واخرون، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 759.

(53) طارق عبد الجليل، الساسة والعسكر في تركيا واقع العلاقة ومالها، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص3.

(54) صلاح سالم زرنوفة، توسيع عضوية الاتحاد الاوربي الواقع والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد 142، القاهرة، 2000، ص48.

والاستقرار في القوقاز) [55]، وقد اكد ذلك استضافة تركيا المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بالمنظمات الدولية والإقليمية فمنذ العام 2003 نشطت الدبلوماسية التركية بهذه الجانب مثل - قمة المؤتمر الإسلامي، وقمة الناتو، وفي إطار استعداد تركيا لإحياء الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية، وضعت الحكومة التركية رؤية لجملة من الأهداف في جوانب مختلفة تسعى لبلوغها بعد عام 2023، يمكن أن نورد الجانب الخاص بالسياسة الخارجية والخاص بالإتحاد الأوربي والعالم على النحو الآتي [56]:

أ- تحقيق كافة الشروط اللازمة لعضوية الإتحاد الأوروبي، والانضمام إليه كعضو فاعل ومؤثر.

ب- استمرار العمل لتحقيق التكامل الإقليمي من خلال تعزيز كافة أشكال التعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي في المنطقة.

ت- السعي للعب دور مؤثر وفعال في حل النزاعات الإقليمية والمشاركة الفعالة والقوية بمختلف المحافل العالمية.

ث- لعب دور حاسم في المؤسسات الدولية، والتحول إلى واحد من أقوى عشرة اقتصادات في العالم.

ج- فتح العديد من القنوات والقدرات الدبلوماسية والاعلامية تجعلها قادرة على مواكبة جميع التطورات بالشرق الأوسط[57].

(55) علي حسين باكير واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سابق، ص132.

(56) بكر محمد رشيد البدور، المكانة الاقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية، ط1، الدار العربية للعلم ناشرون، بيروت، 2016، ص 170.

(57) نور الدين محمد، السياسة الخارجية لتركيا محاورها ورهاناتها، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،2010، ص139.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لعضوية تركيا في الإتحاد الأوربي

تعد مسألة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي مليئـة بالتعقيدات والعقبات بالرغم من قيامها ببعض الاصلاحات الدستورية والقانونية التي اشترطها الإتحاد الأوروبي وفق معايير(كوبنهاغن) السياسية بغية ان تصبح قريبة للخارطة الغربية بأغلب الجوانب السياسية والايدلوجية والفكرية، ويمكن استشراف السيناريوهات المستقبلية التالية:

1- سيناريو قبول عضوية انضمام تركيا للإتحاد الأوربي:

يساهم انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي بتعزيز القدرة التنافسية النسبية للإتحاد في الاقتصاد العالمي بتوسعة السوق الداخلية الأوربية، ويشكل لتركيا مكسباً حقيقياً بحكم امتلاكها شعباً مثقفاً وذو مكانة محترمة في المنطقة وسياسة خارجية متعددة الأبعاد والرؤى، وفي المقابل زيادة الانشطة العسكرية والانسانية التي ينفذها الاتحاد الأوربي وهذه المساهمات التركية تعد عنصر من عناصر السياسة الخارجية التي تدعم السلام والاستقرار الإقليمي والدولي، الى ان سيناريو القبول قد يكون مستبعد بسب مزاجية بعض الدول الاوربية وقناعتها بعدم جدوى انضمام تركيا للإتحاد الأوربي.

2- سيناريو رفض عضوية انضمام تركيا للإتحاد الأوربي:

يستخدم الإتحاد الأوربي ذريعة عدم استكمال تركيا للشروط التي وضعها، وبتاريخ 11 كانون الاول - ديسمبر 2020 في قمة بروكسل اجتمع قادة الإتحاد الأوربي وكان على جدول اعمالهم مناقشة علاقة الإتحاد مع تركيا وقد بينت القمة عدم الانسجام والانقسام في الرؤى بينهم نتيجة اختلاف التعاطي مع السياسية التركية حول العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اذ عجزت على توحيد سياساتها في مواجهة التداعيات الاقتصادية للأزمة الصحية ومنها وباء كورونا فبرزت المصالح الأقتصادية والاستراتيجية الوطنية للدول بشكل منفرد أكثر قوة وتأثيراً على قرارات الدول الأوروبية من المصالح الأوروبية بشكل مجتمع، ويبدو أن ذلك يعود إلى اختلاف تأثيرات الاختلال المالي والاقتصادي بين دول الإتحاد بهذه الازمة الصحية وعجزها على توحيد سياساتها في مواجهة الوباء [58]، ويمكن ايجاز الرفض الأوربي نتيجة التباطؤ في تنفيذ الاصلاحات التي اقرها الإتحاد

(58) احمد نظيف، الانقسام الاوربي حول تركيا والمسارات المحتملة للعقوبات ضدها، مركز الامارات للسياسات، على الموقع الالكتروني:https://epc.ae/ar/topic/eu-division-on-turkey-and-likely-trajectories-of-sanctions- against-Ankara

الأوربي بما يخص حقوق الانسان من خلال تنفيذ عدد قليل منها فضلا عن وجود المشكلة الكردية والتي يمكن اعتبارها قضية محرجة لتركيا خاصة بعد تجدد هجمات حزب العمال الكردستاني الى الساحة من جديد [59].

3- سيناريو استمرار المفاوضات بين تركيا والإتحاد الأوربي:

الدول الأوربية تدرك اهمية تركيا من خلال موقعها الجغرافي وزيادة نفوذها في هذه الفترة وخاصة في مناطق الشرق الاوسط، وبهذا النفوذ قد تستطيع تركيا من دعم حضورها لدى الإتحاد الأوربي، وكذلك تستطيع ان تتغلل في مناطق جديدة دون ان تلغي طلب عضويتها مع الإتحاد، وبهذه السياسة الخارجية المعتمدة تكون تركيا قد ضمنت علاقات مختلفة ومتنوعة على صعيد الدول العربية والغربية، وفي إطار المواقف التقليدية تقود ألمانيا معسكراً داخل الإتحاد الأوروبي يدعم الحوار مع تركيا لبحث بعض الملفات اهمها ما يتعلق بإقرار حزمة مالية جديدة لدعم اللاجئين السوريين في تركيا وإمكانية العودة لاستئناف مباحثات انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي في محاولة لبناء اجواء ايجابية بقصد احتوائها بسبب القناعة من عدم جدوى العقوبات والصدام معها اذ لم تحقق أي نتائج في الفترة السابقة.

ويرى بعض الاتراك ان بلادهم قادرة على ان تلعب دوراً في الصراعات القائمة بالعالم، ومن الممكن ان يستفيد الإتحاد الأوروبي منها في استقرار المنطقة، وأن قدرات أنقرة في التأثير الإيجابي على الأوضاع في الشرق الأوسط من أهم المزايا التي قد تنتج عن التعاون المشترك بين الإتحاد الأوروبي وتركيا في مجال السياسة الخارجية، ذلك أن الإتحاد أصبح بالفعل بمثابة المرشد في قضايا التغيير داخل تركيا، ومن الممكن أن يصبحوا معًا مرشدين للآخرين في المنطقة كلها [60]، وان التوقعات المستقبلية تتجه الى هذه السيناريو.

59)) ابراهيم عبد الله، المركزية الغربية اشكالية التكون والتمركز حول الذات، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 2003، ص45.

(60) نيميت شيكير، عودة الرجل المريض تركيا - الاردوغانية على خطى الدولة العثمانية، على الموقع الالكتروني:

https://ar.qantara.de/content/thwlt-lsys-lkhrjy-ltrky-wd-lrjl-lmryd-trky-lrdwgny-l-kht-ldwl-lthmny

الاستنتاجات:

1- السياسة الخارجية هي مجموعة أهداف أو برامج يضعها أصحاب القرار السياسي في الدولة إتجاه الدول الأخرى من اجل تحقيق اهدافها الخاصة خارج حدودها السياسية بالطرق السلمية دون التوصل إلى الحرب.

2- الهدف في السياسة الخارجية هو الغاية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في البيئة الدولية، و قد يتغير من حقبةٍ زمنيةٍ ألى اخرى بالمضمون والقيمة، وبعض الأهداف تبقى مدة طويلة حتى تتحقق وأهداف أخرى تتغير من مدةٍ زمنيةٍ الى إخرى بحسب المتغيرات.

3- تعدد تصانيف للأهداف في السياسة الخارجية ويعود هذا التعدد إلى تنوع المعايير التي يتم على أساسها تحديد نوع الهدف وأهميته للدولة ومدى رغبة الدولة في تحقيقها والموارد التي تسخرها لتحقيقها ومن أهم إنواعها (الأهداف بعيدة المدى، الأهداف المتوسطة المدى، الأهداف المحورية).

4- تقوم السياسة الخارجية التركية بتفاعلات سياسية تضمن للدولة التركية الحصول على الإستثمارات الخارجية والمساعدات والقروض، فضلاً تأكيد الروابط مع الإتحاد الأوربي والتي من أنعكاساتها التوافق على المعايير الإقتصادية الأوروبية لما لها من تأثير بالاقتصاد الأوربي والتركي

5- إن عضوية تركيا مع الإتحاد الأوربي تمثل الهدف الاستراتيجي الأهم في السياسة الخارجية التركية الجديدة، وحكومته عازمة على القيام بجميع الإصـــلاحات التي تتطلب ذلك_وهي رسالة موجهة نحو الغرب الذي يبحث عن تغييرٍ شاملٍ في المنطقة الإسلامية، لتخوفه من البدائل المحتملة التي تؤثر على مصالحة الاستراتيجية.

6- محددات السياسية الخارجية هي العوامل التي تؤثر بشكلٍ أو باخرٍ في السياسية الخارجية، إذ أن أي تغير فيها يؤدي إلى حدوث تغيير في مجرى السياسة الخارجية للدول

7- يمثل موقع تركيا الجغرافي السياسي احد المفردات المؤثرة في السياسة الدولية، وهو الحجر الأساس في السياسة الخارجية التركية، باعتباره ركيزةً لانطلاقها نحو العالمية.

8- تقع تركيا في قلب العالم وهو المجال الجغرافي المصطلح على تسميته باورآسيا وهي بذلك تُعد المنطقة الوســيطة المتحكمة في منطقة القلب وفق نظرية (هالفورد ماكندر الجيو-بوليتيكية) والذي يوهلها لأن تكون دولةً محوريةً في هذه المجال الجيو –سياسي.

9- إن أمتلاك تركيا لمساحة كبيرة وواسعة وموارد مائية و مقومات جغرافية أخرى قد أهلها أن توجه سياستها الخارجية بشكل بما يلائم مصالحها ويوفر فرصة لتنوع محاصيلها الزراعية فتصل إلى مرحلة الأمن الغذائي.

10- تركيا دولة يرغب الجميع في التحالف معها باعتبارها دولة محورية ويتوجس الجميع من تنامي قوتها، فضلاً عن منحها القدرة على التفاعل والمساهمة والمعالجة للمشاكل الأقليمية منذ القدم، هذا يوهلها أن تكون دولة ذات ثقلٍ ونفوذ في بعض القضايا الدولية.

11- ساعد الموقع (الجيو- استراتيجي) التركي على تحقيق مكانة ًإقليميةً رائدةً من خلال ربط مصالح دول منطقة الشرق الأوسط بالمصالح الغربية وبالسياسات الامنية لحلف شمال الأطلسي، ودعم المصالح الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة.

12- أعتبرت تركيا موقعها إداة استراتيجية دفاعية، ولقد وضعت تركيا الموقع الجغرافي على طاولة المفاوضات كأهم ورقة بيدها، فضلاً عن اعتمادها في استراتيجيتها السياسية على أولويات تكتيكة ضمن ثلاث ً مناطق وهي: (المناطق البرية القريبة، والأحواض البحرية القريبة، والمناطق القارية القريبة).

13- وقوع أغلبية أراضيها في قارة اسيا بمساحة نحو (756,567 كم ^{2}) جعلها تميل من الناحية السكانية والجغرافية إلى هذه القارة، وهذه ما طرحه المعارضون لقضية إنضمامها للإتحاد الأوربي باعتبار أنها ليست جزءاً من أوروبا بطبيعتها الجغرافية والبشرية، وان توسع الإتحاد معها سوف يقربها من مناطق الخطر وعدم الإستقرار.

14- يحاول صناع السياسة الخارجية التركية التغلب على معالجة مشكلة التباين ما بين البلدان من خلال إتخاذ إجراءات وهي العمل كوسيط لحل المشكلات الإقليمية المزمنة العالقة وبناء الثقة بين الدول.

15- تعتبر البنية السكانية الشابة لتركيا من العناصر المهمة في مقاييس القوة باعتبارها دولة فتية في المعيار الهرمي مقارنة بشعوب أوروبا التي أصبحت تعاني من إنخفاض كبير في الفئات العمرية الشابة، كما يشكل عنصر توازن مع المحيط الأقليمي القريب بما ومجال علاقات تركيا مع الإتحاد الأوربي وتحديداً مع المانيا، باعتبارها من أكثر الدول أستقبال للمهاجرين الأتراك على أراضيها.

16- إن الزيادة السكانية التركية من المؤكد بأنها سوف تلقي بظلالها على القرارات الأوربية اذا تمت الموافقة على إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي ومنها عملية صنع القرارات

الدولية في الإتحاد، إضافة إلى إمكانيتها في صياغة القوانين والمصادقة على الإتفاقات الدولية والتصويت على طلبات العضوية الجديدة.

17- استحواذ دول الأتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر من الاستثمارات المباشرة في تركيا، بالتوازي مع العلاقات التجارية والإقتصادية بين تركيا والتكتل، واحتلت إستثمارات دول الأتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا بنسبة (67 %)، بينما احتلت دول آسيا المرتبة الثانية بنسبة (18 %)، أما دول القارة الأمريكية فتأتي في المرتبة الثالثة بنسبة(9 %) وذلك في المدة الزمنية 2002 – 2020.

18- من ابرز الملاحظات على الاقتصاد التركي هو التدخل المباشر في حيثياته بكيفية مستمرة ويحقق لها ذلك امكانية ضبط التغيرات السياسية، بالمقابل تحاول تركيا الحصول على ما يمكن تسميته (الريع الاقتصادي للموقف السياسي) فهي تسلك مسالك متوافقة مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة والدول الاوربية مقابل مساعدات مالية واقتصادية وتقنية.

19- مثلت المشكلة القبرصية انعكاساتٍ سلبيةٍ بوجه دخول تركيا في الإتحاد الأوربي بالرغم من الجهود الدولية لمحاولة إيجاد حل سلمي وخاصة بعد موافقة الأتحاد الأوربي على قبول قبرص كمرشحة للاتحاد تعقدت القضية فتركيا تعتقد أن قبول العضوية يعد انتصاراً لليونان على حساب تركيا.

20- قامت الحكومة التركية الجديدة بإصدار بعض القرارات القانونية التي تعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيز قيم الدولة بشكلٍ يلائم معايير (كوبنجاهن) التي تم تبنيها بعد عام 1993 بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الإتحاد.

21- وضعت الحكومة التركية رؤية لجملة من الأهداف في جوانب مختلفة تسعى لبلوغها بعد عام 2023، تحقيق كافة الشروط اللازمة لعضوية الإتحاد الأوروبي، والانضمام إليه كعضو فاعل ومؤثر.

22- من السيناريوهات المستقبلية لعضوية تركيا في الإتحاد الأوربي هو سيناريو قبول عضوية انضمام تركيا للإتحاد الأوربي، سيناريو رفض عضوية انضمام تركيا للإتحاد الأوربي، سيناريو استمرار المفاوضات بين تركيا والإتحاد الأوربي وان التوقعات المستقبلية تتجه الى هذه السيناريو.

قائمة المصادر والمراجع:

1- إبراهيم اوزتورك، التحولات الاقتصادية بين عامي 2002-2008، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010.

2- ابراهيم عبد الله، المركزية الغربية اشكالية التكون والتمركز حول الذات، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 2003.

3- احمد داوود اغلو, العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،ط1، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

4-احمد مجدي عبد الكريم، العلاقات التركية الاوربية بين اشكاليات مفاوضات الانضمام وافاق المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم للعلوم السياسية،العدد 36، لبنان، 2012.

5- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.

6- اسامة عيسى تليلان السليم، السياسة الخارجية الاردنية والازمات العربية، ط1، المكتبة الوطنية الاردنية، الاردن، 2000.

7- ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في الشرق الاوسط، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية،2014.

8- بكر محمد رشيد البدور، المكانة الاقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية، ط1، الدار العربية للعلم ناشرون، بيروت، 2016.

9- جريدة اخبار الخليج، مشروع الجسور الدولية، العدد 12621، البحرين، 2012.

10- حافظ علوان الدليمي، المدخل الى علم السياسة، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1999.

11 - حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الاوربي بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الاول، دمشق،2010.

12- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،1999.

13- زايد عبيد مصباح، السياسة الخارجية، منشورات ELGA، جمهورية مالطا، 1994.

14- زهير ابو عمامة، امن القارة الاوربية في السياسية الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر، الجزائر، 2011.

15- سامح راشد، دور تركيا الاقليمي – افاق ما بعد غزة، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 137، 2009.

16- سعيد الحاج، قراءة في المشروع الاقليمي التركي، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2021.

17- شطاب غانية، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، الجزائر، 2016.

18- صلاح سالم زرنوفة، توسيع عضوية الاتحاد الاوربي الواقع والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد 142، القاهرة، 2000.

19- طارق عبد الجليل، الساسة والعسكر في تركيا واقع العلاقة ومالها، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012.

20- عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

21- عدنان عبد الجبار محمد، التعاون التركي الصهيوني واثره على الامن الوطني العراقي، مجلة الدفاع، العدد 8، بغداد، 2000.

22-عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية – التغيير)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

23- علي حسين باكير واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010.

24-.....، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، النموذج الاقليمي والالتقاء العالمي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

25- علي عباس مراد، الامن والامن القومي مقاربات نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017. 26- علي هادي هارون، اسس الجغرافية السياسية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص47.

27- عمار شرعان، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين (المانيا)، 2017.

28-لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الاوربي دراسة لمسيرة الانضمام، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

29- مثنى علي المهداوي، السياسة الخارجية دراسة نظرية عامة، ط1، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2020.

30- محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد، ط1، موسوعة العلوم السياسية، مطابع دار الوطن، الكويت،1994.

31- محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008.

32- محمد عتريس، معجم بلدان العالم، ط1، الدار الثقافية للنشر،القاهرة، 2002.

33- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط1، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998.

34- محمد نور الدين واخرون، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

35- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991.

36- منال الصالح، اثر السياسة الخارجية التركية من منظور احمد داوود اغلو 2009-2014، مجلة الاستاذ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس، جامعة بغداد، كلية التربية ابن الرشد، 2018.

37- ميشيل نوفل عودة، تركيا الى الشرق – الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط1، الدار العربية للعلوم، 2010.

38- نور الدين محمد، السياسة الخارجية لتركيا محاورها ورهاناتها، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،2010.

39- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،، ترجمة فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.

40- وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2006.

المصادر الاجنبية:

1- Ahmet Davutoglu, Turkish Foreign Police and The Eu in 2010, Turkish Police Quarterly , 2010.

المواقع الالكترونية:

1- احمد محمود ماهر، الصراع التركي اليوناني ومشكلة قبرص، على الموقع الالكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SeraTurkGr/sec02.doc_cvt.htm

2- احمد نظيف، الانقسام الاوربي حول تركيا والمسارات المحتملة للعقوبات ضدها، مركز الامارات للسياسات،على الموقع الالكتروني:

https://epc.ae/ar/topic/eu-division-on-turkey-and-likely-trajectories-of-sanctions- against-Ankara

3- اسراء احمد عبد المجيد، لماذا يعاني الاقتصاد الاوربي من معدلات تضخم مرتفعه، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات على الموقع الالكتروني:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6696

4- نيميت شيكير،عودة الرجل المريض تركيا - الاردوغانية على خطى الدولة العثمانية، على الموقع الالكتروني:

https://ar.qantara.de/content/thwlt-lsys-lkhrjy-ltrky-wd-lrjl-lmryd-trky-lrdwgny-l-kht-ldwl-lthmny